الفيدرالي الأميركي يدرس تأجيل تخفيضات أسعار الفائدة



يجتمع صانعو السياسة في بنك "الاحتياطي الفيدرالي" حول فكرة إبقاء تكاليف الاقتراض عند ما هي عليه ربما حتى فترة طويلة من العام، نظراً للتقدم البطيء والمتعثر في مجال التضخم، والاقتصاد الأميركي الذي لا يزال قوياً.

ويوم الخميس، أصبح رئيس "الاحتياطي الفيدرالي" في نيويورك، جون ويليامز، أحدث واضعي أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الذين يؤيدون مبدأ "عدم التعجل" بشأن تخفيضات أسعار الفائدة، وفق "رويترز".

وقد عبّر عن وجهة النظر هذه في شهر فبراير (شباط) محافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي، كريستوفر والر، التي رددها عديد من زملائه منذ ذلك الحين.

وقال ويليامز في قمة الاقتصاد العالمي التي نظمتها "سيمافور" في واشنطن: "بالتأكيد لا أشعر بضرورة خفض أسعار الفائدة نظراً لقوة الاقتصاد"، و"أعتقد في النهاية... أن أسعار الفائدة يجب أن تكون أقل في مرحلة ما، لكن توقيت ذلك يحركه الاقتصاد".

وقال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا، رافائيل بوستيك، إن: "التضخم سيعود إلى مستوى 2 في المائة الذي يحدده "المركزي الأميركي" بوتيرة أبطأ مما توقع الكثيرون"، وأضاف: "بالنسبة لي، لا بأس.. أنا لست في عجلة كبيرة للوصول إلى هناك؛ لأن الاقتصاد لا يزال يوفر فرص عمل، والأجور في ارتفاع".

وقال بوستيك، خلال ظهوره أمام تحالف "فورت لودرديل" الكبرى في فلوريدا: "أنا مرتاح للانتظار. أنا مَن رأي أن الأمور ستكون بطيئة بما فيه الكفاية هذا العام، بحيث لن نكون في وضع يسمح لنا بتخفيض أسعار الفائدة حتى نهاية العام".

وكان بوستيك في طليعة هذا التغيير، حيث توقّع خفض أسعار الفائدة مرة واحدة فقط في الربع الرابع، وذهب في وقت سابق من هذا الشهر إلى حد الإشارة إلى أن "الفيدرالي" قد ينتهي به الأمر إلى عدم خفض أسعار الفائدة على الإطلاق هذا العام.

وأشار إلى أن "السياسة النقدية مقيدة وستؤدي إلى إبطاء الاقتصاد وتحريك التضخم إلى هدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2 في المائة على مدار العامين المقبلين".

وأضاف: "سأتابع سوق العمل للتأكد من أننا لا نزال نخلق فرص عمل"، وأن الأجور تستمر في الارتفاع بوتيرة أسرع من التضخم. إذا استطعنا الحفاظ على هذه الأشياء وكانت لدى التضخم علامات على أنه يتجه نحو هذا الهدف، فأنا سعيد بالبقاء حيث نحن بالنسبة لسعر الفائدة".

ومن جانبها، قالت رئيسة بنك "الاحتياطي الفيدرالي" في كليفلاند، لوريتا ميستر، في تصريحات لها أخيراً، إن" "الفيدرالي من المرجح أن يخفّض أسعار الفائدة في مرحلة ما، لكنها ابتعدت عن اللغة الأكثر حدة التي استخدمتها هي ويليامز من قبل، التي تشير إلى خفض أسعار الفائدة هذا العام".

ومنذ بضعة أسابيع مضت، أشار عديد من صناع السياسات إلى أنهم يتوقعون أن يؤدي التضخم الأكثر سخونة من المتوقع في أوائل عام 2024 إلى إفساح المجال لقراءات أكثر برودة في مواجهة السياسة النقدية المتشددة لبنك الاحتياطي الفيدرالي؛ مما يستلزم تخفيضات عدة في أسعار الفائدة قبل نهاية العام؛ لمنع السياسة النقدية من تباطؤ الاقتصاد أكثر من اللازم.

ولكن النمو القوي في الوظائف، والمفاجأة التصاعدية للشهر الثالث على التوالي بسبب التضخم في مارس

(آذار)، والإنفاق القوي على التجزئة، من بين المؤشرات الاقتصادية الأخيرة الأخرى، أقنعت مزيداً من محافظي المصارف المركزية بأن تخفيضات أسعار الفائدة يجب أن تنتظر.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، حذف نائب رئيس الاحتياطي الفيدرالي، فيليب جيفرسون، أي إشارة إلى التوقيت المناسب لخفض أسعار الفائدة. وقال رئيس الفيدرالي، جيروم باول، إنه "من المرجح أن يستغرق الأمر وقتاً أطول للحصول على ثقة كافية بشأن انخفاض التضخم لتقليل تكاليف الاقتراض".

وعلى حد تعبير رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرنسيسكو، ماري دالي، فإن أسوأ ما يمكن القيام به هو التصرف بشكل عاجل عندما لا تكون هناك حاجة إلى الاستعجال.

ومع وجود علامات قليلة على حدوث تشققات، تحرّكت الأسواق المالية أيضاً لتسعير تخفيضات أقل في أسعار الفائدة وفي وقت لاحق. وتعكس العقود الآجلة التي تستقر على سعر فائدة الاحتياطي الفيدرالي الآن التوقعات بأن التخفيض الأول سيأتي في سبتمبر (أيلول)، مقابل يونيو (حزيران) قبل بضعة أسابيع فقط.

وانخفضت احتمالات التخفيض الثاني لسعر الفائدة بحلول نهاية العام إلى نحو 50-50، بناءً على أداة "فيد وواتش".

وبلغ التضخم وفقاً للمقياس المستهدف من جانب الاحتياطي الفيدرالي، وهو مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي، 2.5 في المائة في فبراير. ويقول صانعو السياسات في الاحتياطي الفيدرالي إنهم يتوقعون أن تكون قراءة شهر مارس لنفقات الاستهلاك الشخصي الأساسية - وهي مقياس لاتجاه التضخم - أعلى من ذلك. ويستهدف بنك الاحتياطي الفيدرالي معدل تضخم يبلغ 2 في المائة.

وقد أثار ذلك تساؤلات حول ما إذا كان الاحتياطي الفيدرالي قد يضطر إلى رفع أسعار الفائدة مرة أخرى؛ لضمان انحسار ضغوط الأسعار. وقال ويليامز إن "هذا يبدو غير مرجح، لكنه أشار إلى أنه من المستحيل استبعاده".

ويجتمع صانعو السياسة في بنك الاحتياطي الفيدرالي في الفترة من 30 أبريل (نيسان) إلى 1 مايو (أيار)، ومن المتوقع أن يبقوا سعر الفائدة في نطاق 5.25 - 5.5 في المائة، حيث كان منذ يوليو (تموز) الماضي.